الترجيح بالقواعد النحوية

في تفسير ابن جُزي

بقلم الدكتور

حمود بن عتيق بن راضي المعبدي

جامعة شقراء

المقدمة

الحمد لله الذي جعل علم القرآن العظيم أرفع العلوم قدراً، وأجلّها خطراً، وأعظمها أجراً، وأشرفها ذكراً . والصلاة والسلام على من كان خلقه القرآن، فارتفع قدراً، وانشرح صدراً، دعا في الناس بالقرآن ذكراً، وكان أعظمهم أثراً. أما بعد:

فقد أنزل الله تعالى القرآن العظيم بلسان عربي مبين، وكان السلف يفسّرون القرآن بلغة العرب، وما ورد من كلامها شعراً ونثراً، يقول ابن عباس رضي الله عنهما "فإن الشعر ديوان العرب"[١]، واستدلاله بلغة العرب في مسائل نافع ابن الأزرق شاهد ذلك[٢] .

وقال مجاهد رحمه الله: لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلّم في كتاب الله إذا لم يكن عالمًا بلغات العرب[٣] .

فإذًا التفسير اللغوي[٤] كان أساساً وأصلاً متبعاً عند السلف رضوان الله عليهم، لكن منذ أن نشأ النحو واستقرت قواعده، بدأ يدخل في كتب المعاني والتفسير، وظهر إعراب الآيات المشكلة في المعنى، وتمدّد علم إعراب القرآن حتى أُلفت كتبٌ خالصة لإعراب القرآن الكريم.

وعنوان هذا البحث "الترجيح بالقواعد النحوية في تفسير ابن جزي" دعا إليه :

---

[١] ينظر البرهان للزركشي : ٣٦٨/١ .
[٢] المصدر السابق : ٣٦٩/١، والاتقان للسيوطي: ٣٢٦/١ .
[٣] ينظر البرهان للزركشي: ٣٦٨/١ .
[٤] ينظر التفسير اللغوي: ٣٨-٥١ .

أ- مكانة ابن جزي العلمية، والثناء عليه، وما تبوَّأه "التسهيل لعلوم التنزيل" من منزلة سامية بين كتب التفسير.

ب- عنايته بعلم النحو وإعراب القرآن، واعتماده عليه حتى غلب على كتابه.

ج- توظيفه للنحو وقواعده في فهم المعاني الدقيقة وتوضيح المشكل، مما يلزم المفسِّر إدراك هذا العلم والإلمام به.

د- بيان الحاجة إلى علم النحو وقواعده في تفسير القرآن العظيم، وما قام به من دورٍ عند سلفنا الصالح في حل ما أشكل في النص الشرعي.

هـ- عودة الفرع إلى الأصل، فقد نشأ النحو بسبب اللحن في القرآن؛ فوُلِد لخدمته، وحفظ لغته، ثم هو يشارك في تفسيره، وإيضاح معانيه.

و- ما ذكره ابن جزي في مقدمته أن النحو سبب في الخلاف، وموجب للترجيح بين المعاني.

فجاءت خطة هذا البحث :

١. مقدمة: حوت عنوان البحث وأهميته والخطة.

٢. تمهيد: اشتمل على:

أ- ترجمة موجزة لابن جزي.

ب- أهمية التسهيل ومكانته.

ج- علم إعراب القرآن، أهميته، مكانته، حكمه، مراحله.

٣. المبحث الأول : الإعراب والمعنى :

عُنيت فيه ببيان ملامح ربط الإعراب بالمعنى، فجاء ما زاد على ثلاثين موضعًا – لا ترجيح فيها – إلا أنها توضّح بجلاء قوة الصلة بين المعنى والإعراب وصورها عن ابن جزي .

٤. المبحث الثاني : الترجيح بالقواعد النحوية :

حوى ستين موضعًا ونيفاً، كانت القاعدة النحوية هي دليل الترجيح وبرهانه، وقد يرجّح باللفظ الصريح، وقد يضعّف وجهًا أو يمنعه أو يردّه، أو غير ذلك مما يدلُّ على الترجيح .

٥. الخاتمة وفيها النتائج.

التمهيد

أ- ترجمة ابن جزي

هو محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن يحيى بن جُزَي الكلبي الغرناطي. من أقحاح العرب، إذ ينتسب إلى قبيلة بني كلب من حِمْيَر.

وُلِد ابن جزي سنة ثلاث وتسعين وست مئة للهجرة، في مدينة غرناطة، حاضرة الأندلس وقبلة علماء المغرب .

تعلَّم العلم منذ صغره، لأنه كان من بيت عريق في العلم والإصالة، فتضلَّع في العلوم بأنواعها كالتفسير والقراءات وعلوم العربية، وكان نابغة زمانه، شاعرًا أديبًا، وتولى الخطابة في شبابه بالجامع الأعظم بغرناطة .

له ثلاثة أبناء تتلمذوا عليه فنبغوا في العلم والأدب .

صنّف في شتى العلوم، منها التسهيل لعلوم التنزيل -محل الدراسة- والفوائد العامة في لحن العامة، وغيرها .

توفي سنة إحدى وأربعين وسبع مئة في موقعة "طريف" مجاهداً ضد النصارى وكان عمره ثمانية وأربعين سنة، بورك له فيه، بدأه طالباً وخادماً للعلم وختمه جهاداً ضد أعداء الدين .[1]

ب- أهمية "التسهيل لعلوم التنزيل" ومكانته :

شرف العلم من شرف المعلوم، والتسهيل يستمدّ مكانته من القرآن العظيم، الذي أُلِّف لتفسيره وبيان معانيه وشرح ألفاظه ومبانيه .

---

[1] ينظر مقدمة محقق التسهيل : ١/٣١-٤١، وللاستزادة ينظر ابن جزي ومنهجه في التفسير لعلي الزبيري.

ضمّنه ابن جزي أربع فوائد :

الفائدة الأولى: جمع كثير من العلم، في كتاب صغير الحجم، تسهيلاً على الطالبين، وتقريباً على الراغبين .

الفائدة الثانية: ذكر نكت عجيبة وفوائد غريبة، قلّما توجد في كتاب، لأنها من بنات صدره، ونتائج فكره .

الفائدة الثالثة: إيضاح المشكلات إما بحلّ العقد المقفلات، وإمّا بحسن العبارة ورفع الاحتمالات، وبيان المجملات .

الفائدة الرابعة: تحقيق أقوال المفسرين، والتفرقة بين السقيم منها والصحيح، وتمييز الراجح من المرجوح .

ولما احتواه من تلك الفوائد، وما اقتنصه من فرائد وغرائب، في أسلوب واضح، وعرض موجز، كانت له مكانة سامية عند أرباب التفسير، وطلاب العلم الشرعي وقامت حوله دراسات في منهجه[١].

له مقدمتان نفيستان في علوم القرآن وأصوله، اعتنى بها المفسرون، شرحاً[٢] وتدريساً [٣].

غلّب ابن جزي الجانب اللغوي في تسهيله، وذهب علم النحو والإعراب بالكتاب كُلِّه إلا القليل.

---

[١] مثل "ابن جزي ومنهجه في التفسير" لعلي بن محمد الزبيري .
[٢] مثل "شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي" للدكتور مساعد الطيار .
[٣] تُدرّس مقدمة ابن جزي في الجامعات المتخصصة، كتدريسها لطلاب مرحلة الدكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية .

علم إعراب القرآن :

حفظ الله تعالى كتابه العزيز، وأنعم بذلك على أمة الإسلام فقال (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)، وكان من تمام النعمة تهيئة العلماء الذين يحفظون ألفاظ ومعاني هذا الكتاب العزيز، ونشأة العلوم الخادمة له على أيديهم، فنشأ علم التفسير وأصوله، وعلم العقيدة، وعلم الفقه وأصوله، وعلم القراءات وغيرها ...

يقول الرافعي: "فلا نجد من رجلٍ روى أو صنّف أو أملى في فنٍّ من فنون الآداب أوّل عهدهم بذلك، إلا خدمة للقرآن الكريم، ثم استقلت الفنون بعد ذلك، وبقي أثر هذا المعنى في فواتح الكتب"[١].

ومن مقتضى حفظ القرآن حفظ لغته، فحُفظت مصادرها، ونشأت علومُها: كعلم النحو، وعلم الصرف، وعلم الأصوات، وعلم المعاجم ...، فـ"لولا القرآن ما كانت عربية"[٢].

وعُني العلماء بعلم إعراب القرآن، ذلك العلم الذي يبحث في تخريج تراكيب القرآن على القواعد النحوية المحرّرة[٣].

لأن اللحن في القرآن والإخلال في أدائه، تحريف لكلام الله عن مواضعه، وتبديل لمعانيه وأحكامه الشرعية، فضَبْطُ ألفاظ القرآن أرادوا، وتحقيق الوعد الإلهي بحفظه قصدوا، فهداهم الله لذلك، وهدي بهم، قال أبو بكر بن العربي: "ولمّا أراد الله من حفظ دينه وضبط شريعته وإنجاز وعده في إكمال دينه اختار الخليل ...، ويسّر له ضبط اللُّغة، وترتيب قوانينها، وجاء بالمعجز للعالم في ذلك ..."[٤].

---

[١] تاريخ آداب العرب : ٢٢/١ .
[٢] فصول في فقه العربية : ١٠٨ .
[٣] ينظر علم إعراب القرآن تأصيل وبيان : ٢٧ .
[٤] قانون التأويل : ٥١٧ .

ويقول أبو حاتم الرازي: "بالنحو يُرتَّل القرآن الذي هو كلام الله – عزوجل– فيُعرب كُلّ حرفٍ منه به، ويُقوَّم، حتى لا يترك حرف واحد إلا ويُعطى حقَّه من الإعراب"[١].

وقال أبو الطيب اللغوي: "أوّل ما اختلّ من كلام العرب فأحوج إلى التعلُّم: الإعرابُ"[٢] .

وعلم النحو أو الإعراب يوضح المعنى ويبيّن المراد ويحل الإشكال، قال ابن عطية: "إعراب القرآن: أصل في الشريعة؛ لأنّ بذلك تُقوّم معانيه التي هي الشرع"[٣] . وفي هذا المعنى يقول الزركشي "والإعراب يبيّن المعنى، وهو الذي يميّز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين"[٤] .

ومثاله قول أبي جعفر النحاس: (وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذًى...): وهذا مشكل يُبَيِّنه الإعراب: (مَغْفِرَةٌ) رفع بالابتداء، والخبر(خَيْرٌ مِّن صَدَقَةٍ)، والمعنى – والله أعلم – وفعل يؤدي إلى المغفرة خيرٌ من صدقة يتبعها أذى، وتقديره في العربية : وفعل مغفرةٍ، ويجوز أن يكون مثل قولك: تفضُّل الله عليك أكثر من الصدقة التي تمُنُّ بها، أي: غفران الله خير من صدقتكم هذه التي تمنُّون بها" [٥].

ولا أدلّ على منزلة إعراب القرآن وفضله من قول شيخ الإسلام ابن تيمية: "وحكم الإعراب حكم الحروف؛ لكن الإعراب لا يستقلّ بنفسه، بل هو تابع للحروف المرسومة، فلهذا لا يحتاج لتجريدها وإفرادهما بالكلام؛ بل القرآن الذي يقرؤه المسلمون هو كلام الله: معانيه، وحروفه، وإعرابه".

---

[١] الزينة : ٧٩/١.
[٢] مراتب النحويين : ٣٢ .
[٣] المحرر الوجيز : ٤٠/١ .
[٤] البرهان : ٣٧٧/١ .
[٥] إعراب القرآن : ٣٣٤/١

والله تكلّم بالقرآن العربيّ، الذي أنزله على محمد صلى الله عليه وسلم. والمكتوب في مصاحف المسلمين هو كلام الله، وهو القرآن العربي الذي أنزل على نبيِّه ... كما أن حرمة إعراب القرآن كحرمة حروفه المنقوطة باتفاق المسلمين [1].

إعراب القرآن بدأ بنقط الإعراب الذي قام به أبو الأسود الدؤلي لضبط حركات ألفاظ القرآن، دفع إليه صونُ القرآن من اللحن الذي تفشّى في ألسنة الناس، وما طرأ فيها من انحراف عن الفصحى، فخشِيَ الغيورون على لغة القرآن أن يصيبها شيء من ذلك فيفسد معانيها وأحكامها [2].

وأول ما نشأ النحو ووضعت قوانينه، بسبب اللحن في كتاب الله تعالى، فإعراب القرآن كان مصاحبًا لنشأة النحو وتأسيس قواعده.

ثم كان في كتب معاني القرآن، فإذا استعصت عليهم بعض المعاني وأشكلت لجأوا إلى الإعراب لبيان الدلالة والتفريق بين المعاني الدقيقة.

ثم استقلّ بمؤلفات عن كتب المعاني، وأفرد العلماء مصنفات في "إعراب القرآن" وكان أول من أفرده بالتأليف أبو جعفر النحاس [ت:٣٨٨] ، وقد نصّ في مقدمة كتابه "إعراب القرآن": أنه أخلصه لإعراب القرآن والقراءات واختلاف النحويين [3].

---

[1] مجموع الفتاوى : ٣/٢٤٨، ٢٤٩ .
[2] ينظر المحكم في نقط المصاحف : ١٨، ١٩، والجهود اللغوية في القرون الثلاثة الأولى للهجرة وتأثيرها بالقرآن الكريم : ١١٦، ١١٧، ...
[3] ينظر إعراب القرآن للنحاس : ١/١٦٥ .

المبحث الأول

الإعراب والمعنى

الإعراب هو الجانب التطبيقي لعلم النحو، ويقع في التفاسير وشروح الأحاديث؛ لبيان معاني الألفاظ في الجمل والتراكيب، والإعراب والمعنى بينهما رباط وثيق، وحسٌّ دقيق، فُطِر عليه العربيّ، وأدركه اللُّغوي والنحويّ، وبنى عليه أصوله ومذهبه، وقامت عليه القواعد النحوية.

وأعرب ابن جزي القرآن الكريم وبيّن معانيه بإيجاز، فيختار الوجه الإعرابي الصحيح ويترك ماعداه، كقوله: "وقيل في إعراب الآية غير هذا، مما هو ضعيف أو تخليط"[١] ولم يذكر ذلك.

وانتهج المذهب البصري ورجّحه في تنازع عاملين على معمول واحد عند قوله تعالى: (هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ) بإعمال الثاني " اقْرَءُوا "، قال: "والدليل على صحة قول البصريين أنه لو أعمل الأول لقال: اقرؤوه" [٢].

وكذلك حين ذكر واو الثمانية بيّن أنها لا تثبت عند البصريين[٣]، ونسب القول بها إلى الكوفيين[٤]، وضعّفه في موضع آخر[٥] .

وذِكْرُه المتكرر لإمام البصريين سيبويه[٦]، واستدلاله بقوله غير مرة، منها منعه إتيان "مِن" زائدة في الواجب[٧] .

---

[١] التسهيل لعلوم التنزيل : ٥٥٩ .
[٢] المصدر السابق : ١٥٨٨ .
[٣] المصدر السابق : ٨٩٠ .
[٤] المصدر السابق : ١٢٩٨ .
[٥] المصدر السابق : ١٥٦٤
[٦] المصدر السابق: ٤٧٢، ٤٩٧، ٧٩٦، ٥٤٦، ٦٦٨، ...
[٧] المصدر السابق : ٨٠٠، ١٥٩٩ .

أ- ربطُهُ الإعراب بالمعنى :

ربط ابن جزي بين الإعراب والمعنى حين تحدث عن الحروف المقطّعة في أوائل السور، فقال :"وإعراب هذه الحروف يختلف بالاختلاف في معناها" [١].

١. ومن ربطه بينهما كلامه عن قوله تعالى: (فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ...) حيث قال: " فَتَلَقَّىٰ" أي أخذ وقَبِل على قراءة الجماعة، وقرأ ابن كثير بنصبِ " آدَمُ " ورفع " كَلِمَاتٍ"، "فَتَلَقَّىٰ" على هذا من اللقاء[٢]، فتلحظ كيف تغيّر المعنى لتغيُّر الإعراب .

٢. أن يرجح الوجه الإعرابي أو يؤيّده بالمعنى:

ففي قوله تعالى: (عُرُبًا أَتْرَابًا (٣٧) لِّأَصْحَابِ الْيَمِينِ)، قال: "لِّأَصْحَابِ الْيَمِينِ" يتعلّق بقوله: "أَنشَأْنَاهُنَّ"، ويحتمل أن يتعلّق بـ"أَتْرَابًا" وهذا الذي يقتضيه المعنى، أي أترابًا لأزواجهنّ [٣].

٣. أن يردّ الوجه الإعرابي أو يبطله لفساد المعنى:

كما في قوله تعالى: (الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ) قال: "الَّذِينَ" مبتدأ، وخبره: "فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ"، وقيل: "الَّذِينَ" نعتٌ لـ"الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ"، وهو فاسد؛ لأن الذين أوتوا الكتاب استشهد بهم هنا ليقيم الحجة على الكفار[٤] .

---

[١] المصدر السابق : ١٨٦ .
[٢] المصدر السابق : ٢٠٨ .
[٣] المصدر السابق : ١٤٧٨ .
[٤] المصدر السابق: ٥٤٤ .

٤. أن يضعّف المعنى لبطلان إعرابه:

فعند قوله تعالى: (كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ) ذكر وجوهًا إعرابية في هذه الآية، فأبطل وجهين منها بقوله: "وكلا الوجهين باطل عند أهل العربية؛ لأن "ما" النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فظهر ضعف هذا المعنى لبطلان إعرابه"[١].

٥. أن يراعي الإعراب والمعنى في آنٍ، فيرتفع بهما عن السقوط في ضعف المعنى أو فساده أو خطأ الإعراب، فإذا أعرب كان نظره إلى المعنى، وإذا صحّح المعنى اختار له إعرابًا مطابقًا، نائياً بالآية عن الإشكال، كحديثه عن قوله تعالى: (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا...) ذكر فيها ثلاثة أقوال: قيل: "أَنْ" هنا حرف عبارة وتفسير فلا موضع لها من الإعراب، و"لا" ناهية جزمت الفعل .

وقيل: "أنْ" مصدرية في موضع رفع، تقديره: الأمر ألّا تشركوا، فـ"لا" على هذا نافية .

وقيل: أنْ في موضع نصبٍ بدلاً من قوله "مَا حَرَّمَ"، ولا يصح ذلك إلا إن كانت "لا" زائدة، وإن لم تكن زائدة فسد المعنى؛ لأن الذي حرّم على ذلك يكون ترك الإشراك .

ثم اختار القول الثاني، وقال "ولا يلزم ما ذكر من فساد المعنى؛ لأن، قوله "مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ" معناه: ما وصاكم به ربكم، بدليل قوله في آخر الآية "ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ"، فضمّن التحريم معنى الوصية، والوصية في المعنى

---

[١] المصدر السابق : ١٤٣٢، وينظر: ٥٣١، ١٤٥٧، ١٦٨٢ .

أعمّ من التحريم، ... لأن العرب قد تذكر اللفظ الخاص وتريد به العموم...

فإذا تقرر هذا فتقدير الكلام: قل تعالوا أتلُ ما حرم، وما وصاكم به ربكم، ثم أبدل منه على وجه التفسير له والبيان فقال: أن لا تشركوا به شيئًا..."

ويؤيد هذا التأويل الذي تأولنا أن الآيات اشتملت على أوامر ونواهي، فلابد أن يكون اللفظ المقدّم في أولها لفظًا يجمع الأوامر والنواهي، ... وإن لم يُتأوّل على ما ذكرناه: لزم في الآية إشكال، وهو عطف الأوامر على النواهي، وعطف النواهي على الأوامر، فالأوامر طلب فعل، والنواهي طلب ترك، و واو العطف تقتضي الجمع، ولا يصح ذلك إلا على الوجه الذي تأولناه من عموم الوصية للفعل والترك[1].

٦. ومن ربطه العجيب للإعراب بالمعنى: حديثه عن قوله تعالى: (وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا) قال: لما وصف مقالة الكفار الذين قالوا: أساطير الأولين، قابل ذلك بمقالة المؤمنين، فإن قيل: لم نصب جواب المؤمنين وهو قولهم "خيراً"، ورفع جواب الكافرين وهو "أساطير الأولين" ؟

فالجواب: أن قولهم خيرًا منصوب بفعلٍ مضمر، تقديره: أنزل خيرًا. ففي ذلك اعتراف بأن الله الذي أنزله، وأما أساطير الأولين، فهو خبر ابتداء مضمر، تقديره: هو أساطير الأولين.

---

[1] المصدر السابق: ٥٨٣ .

فلم يعترفوا بأن الله أنزله، فلا وجه لنصبه ولو كان منصوبًا لكان الكلام متناقضًا؛ لأن قولهم أساطير الأولين يقتضي التكذيب بأن الله أنزله، والنصب بفعل مضمر يقتضي التصديق بأن الله أنزله؛ لأن تقديره: أنزل.

فإن قيل: يلزم مثل هذا في الرفع؛ لأن تقديره: هو أساطير الأولين، فهو غير مطابق للسؤال الذي هو ماذا أنزل ربكم ؟ فالجواب: أنهم عدلوا بالجواب عن السؤال فقالوا: هو أساطير الأولين ولم ينزله الله [١].

ب- التعليل: أن يعلل هيئة اللفظ بقاعدة أو معنى نحوي :

١. فتراه عند قوله تعالى: (قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ) يعلل مجيء الجملة الاسمية للمبالغة والتأكيد، بخلاف قولهم "آمَنَّا"فإنه جاء بالفعل لضعف إيمانهم[٢].

وفي موضع آخر عند قوله تعالى: " لَمَثُوبَةٌ" يقول: جواب "لَوْ أَنَّهُمْ" إنما جاء بجملة اسمية، وعدل عن الفعلية لما في ذلك من الدلالة على إثبات الثواب واستقراره[٣].

وفي موضع ثالث عند قوله تعالى (يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ) قال: وإنّما عبّر باسم المفعول دون الفعل ليدل على ثبوت الجمع لذلك اليوم؛ لأن لفظ "مجموع" أبلغ من لفظ "يجمع"[٤].

---

[١] المصدر السابق: ٨٢٧ .

[٢] المصدر السابق: ١٩٣ .
[٣] المصدر السابق : ٢٣٢، وينظر: ٦٤٨ .
[٤] المصدر السابق : ٧٥٢، وينظر: ٧٤٦ .

فتعليله هنا بدلالة الاسم على الثبوت والدوام والاستقرار فيكون أبلغ وآكد.

ودلالة الفعل على الحدوث والتجدد فيكون أضعف من الاسم.

٢- وقد يعلّل بمعنى التنكير عند قوله تعالى (مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْدَيْنٍ) قال: وإنما ذكر الوصية والدين نكرتين ليدلّ على أنهما قد يكونان وقد لا يكونان، فدلّ ذلك على سقوط وجوب الوصيّة[١].

وفي موضع آخر عند قوله تعالى: (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً) قال: جاء "لَيْلاً" بلفظ التنكير لتقليل مدة الإسراء، وأنه أسرى به في بعض الليل مسيرة أربعين ليلة، وذلك أبلغ في الأعجوبة[٢] .

٢. ويعلل كذلك لتأنيث اللفظ وتذكيره :

كما في حديثة عن قوله تعالى: (وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا...) قال: وأنّث "خَالِصَةٌ" للحمل على المعنى، وهي الأجنّة، وذكّر "مُحَرَّمٌ" حملاً على لفظ "ما" [٣].

وعند قوله تعالى: (إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ) يقول:حذفت تاء التأنيث من "قَرِيبٌ" وهو خبر عن الرحمة على تأويل الرحمة بالرحم أو الترحّم أو العفو، أو لأنَّ تأنيث الرحمة غير حقيقي، أو لأنه صفة موصوف محذوف تقديره: شيء قريب[٤] .

---

[١] المصدر السابق: ٤٠٢ .
[٢] المصدر السابق : ٨٥٣ .
[٣] المصدر السابق : ٥٧٩ .
[٤] المصدر السابق : ٦٠٦ .

وفي قوله تعالى (لَيْسَ بِي ضَلَالَةٌ)، قال: إنما قال "ضَلَالَةٌ" ولم يقل"ضلال" كقولهم؛ لأن الضلالة أخص من الضلال، كما إذا قيل لك: أعندك تمر؟ فتقول: ما عندي تمرة، فتعمّ بالنفي[١] .

٣. وقد يعلل بالتغليب:

العرب يغلِّبون على الشيء ما لغيره لتناسب بينهما أو اختلاط[٢]، كالأبوين والمشرقين والعُمرين، وغيرها .

علل به عند بيانه قول الله تعالى: (وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ)، قال: بجمع المذكّر وهي أنثى؛ لأن القنوت صفة تجمع الرجال والنساء فغلّب الذكور[٣].

وفي قوله تعالى: (فَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امْرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ) قال: إنما قال من الغابرين بجمع المذكر تغليبًا للرجال الغابرين [٤] .

٤. وقد يعلل بغير ذلك :

كتعليله بالتضمين عند قوله تعالى: (وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ)، يُقال عدّاه إذا تجاوزه، فهذا الفعل يتعدّى بنفسه دون حرف، وإنما تعدّى هنا بعن؛ لأنه تضّمن معنى: نبتْ عينُه عن الرجل إذا احتقره [٥].

وتعليله بقاعدة نحوية، كقوله في قوله تعالى: (وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُم مَّا يَكُونُ لَنَا أَن نَّتَكَلَّمَ بِهَذَا) ولولا في هذه الآية عرض، وكان حقّها أن يليها

---

[١] المصدر السابق: ٦٠٨ .
[٢] ينظر مغني اللبيب : ٦٧٧/٦
[٣] التسهيل : ١٥٦٦ .
[٤] المصدر السابق : ٦١١، وينظر: ٦١٣ .
[٥] المصدر السابق : ٨٩٤ .

الفعل من غير فاصل بينهما، ولكنه فصل بينهما بقوله "إِذْ سَمِعْتُمُوهُ"؛ لأن الظروف يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها[١].

ج- التأويل :

أصله من المآل، وهو العاقبة والمصير، والتأويل: صرف الآية عن معناها الظاهر إلى معنى تحتمله[٢].

وقد تأوّل ابن جزي اللفظ بالقلب[٣] في قوله تعالى: (أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا)، قال: إنه من المقلوب تقديره: جاءها بأسنا فأهلكناها، وقيل المعنى أردنا إهلاكها فجاءها بأسنا؛ لأن مجيء البأس قبل الإهلاك فلا يصح عطفه عليه بالفاء، ويحتمل أن يكون: فجاءها بأسنا، استئنافًا على وجه التفسير للإهلاك[٤].

وكذلك أوّل بالقلب عند قوله تعالى: (مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ) قال: والوجه على هذا أن يقال إن العصبة تنوء بالمفاتيح لكنه قَلَبَ كما جاء قلبُ الكلام عن العرب كثيرًا [٥].

وجاء التأويل كذلك عند قوله تعالى: (وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ) قال: الصحيح من الأقوال أن الله لما خلق آدم أخرج ذُرّيته من صلبه، وهم مثل الذر، وأخذ عليهم العهد بأنه ربهم فأقرُّوا بذلك والتزموه، وتواترت الأخبار بذلك، إلا أن

---

(١) المصدر السابق : ١٠٣١ .
(٢) ينظر تاج العروس : أول، والبرهان في علوم القرآن : ١٦٤/٢ .
(٣) القلب أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، ينظر المنصف من الكلام على مغنى ابن هشام: ٨٣٥/٣، ومغني اللبيب : ٧٠٩/٦، والبرهان : ٣٣٨/٣، والأشباه والنظائر: ٥٦٨/١ .
(٤) التسهيل: ٥٩٣ .
(٥) المصدر السابق: ١١٢٤ .

ألفاظ الآية لا تطابقه بظاهرها، وإنما تطابقه بتأويل، وذلك أن أخذ الذريّة إنما كان من صلب آدم، ولفظ الآية يقتضي أن أخذ الذريّة من بني آدم، والجمع بينهما أنه ذكر بني آدم في الآية، والمراد آدم [١].

وقد يلزم التأويل، ويكون الأخذ بالظاهر شذوذاً [٢].

د- الوقف:

الوقف والابتداء وثيق الصلة بإعراب القرآن، وهما يصوِّران المعنى، فلا يوقف على المضاف دون المضاف إليه، ولا على المنعوت دون النعت، ولا على الرافع دون المرفوع، ولا على المرفوع دون الرافع، وهكذا المنصوب والمجرور، ولا يوقف على المؤكَّد دون التوكيد، وكذا بقية التوابع، ولا على "إنَّ" وأخواتها دون اسمها، ولا على اسمها دون خبرها.

فلا يوقف على كلمة ذات صلة نحوية بأخرى، لا يوقف على إحداهما فيختلّ المعنى، ولا يتفطّن لذلك، ويقوم بالتمام إلا نحوي عالم باللغة التي نزل بها القرآن .

يقول ابن جزي: "ويختلف الوقف باختلاف الإعراب"[٣]، وربما ضعّف الوجه الإعرابي لما فيه من قطع العامل عن العمل بعد تهيئته له[٤].

وقد يحكم بخطأ الوقف فيقول: "وقيل: يوقف على "إِنْ أَدْرِي" في الموضعين، ويبتدأ بما بعده، وهذا خطأ؛ لأنه يطلب ما بعده"[٥].

---

[١] المصدر السابق : ٦٣٩، ٦٤٠ .
[٢] المصدر السابق : ٨٤٤ .
[٣] المصدر السابق : ٧١٦ .
[٤] المصدر السابق : ٩١٥، وينظر : ١٣٢٤.
[٥] المصدر السابق : ٩٧٧ .

ويربط الوقف بالإعراب عند قوله تعالى: (وَيَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ) فيقول: "هذا فعل مستأنف غير معطوف على ما قبله؛ لأن الذي قبله مجزوم، وهذا مرفوع فيوقف على ما قبله ويبدأ به"[١].

هـ- توجيه القراءات :

توجيه القراءات، وحل مشكلاتها، وبيان عللها، وكشف معانيها، يقوم على معرفة الإعراب، يقول ابن مجاهد: "فمِنْ حملةِ القرآن المعربُ العالم بوجوه الإعراب والقراءات والعارف باللغات ومعاني الكلمات، والبصير بعيب القراءات المنتقد للآثار، فذلك الإمام الذي يفزع إليه حُفّاظ القرآن في كل مصر من أمصار المسلمين"[٢].

ففي قوله تعالى: (هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ)على قراءة النصب لـ"يوم"، يقول ابن جزي: وفيه وجهان: أحدهما أن يكون "يوم" ظرف لقال، فعلى هذا لا تكون الجملة معمول القول وإنما معموله هذا خاصّة، والمعنى: قال الله هذا القصص أو الخبر في يوم، وهذا بعيد؛ مزيل لرونق الكلام .

والآخر: أن يكون "هذا" مبتدأ، و"يوم" في موضع خبره، والعامل فيه محذوف، تقديره: هذا واقع يوم ينفع الصادقين صدقهم[٣].

وتوجيه القراءات إعرابًا ومعنىً كثير جدًا في تفسير ابن جزي[٤].

---

[١] المصدر السابق: ١٣٣٤ .
[٢] السبعة: ٤٥ .
[٣] التسهيل: ٥٣٦، ٥٣٧ .
[٤] ينظر المصدر السابق على سبيل المثال : ٦٥٨، ٧١٨، ٧٣٩، ١٠٠٧، ١١٦٣ .

و- الحذف والتقدير :

الأصل الاكتفاء باللفظ الموجود في الدلالة على المعنى المقصود، لكن قد يخالف هذا الأصل، إذا اقتضى المعنى لفظًا محذوفًا، حينئذٍ يُقدّر من لفظ المذكور ما أمكن؛ لبيان المعنى وإيضاحه، وذلك من سنن العرب في كلامها، ونزول القرآن على ذلك السنن .

وجاء التقدير عند ابن جزي على ثلاثة أقسام، إما أن يكون كلمة أو جملة أو عاملاً .

فعند قوله تعالى: (يُحَارِبُونَ اللَّهَ) قدّر ابن جزي محذوفًا، وجعله الأحسن في تفسير الآية، فقال: "يحاربون عباد الله" وهو أحسن[١] .

وفي قوله تعالى: (فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا) قال: وفي الكلام عند الجمهور محذوف يُسمى فحوى الخطاب، والتقدير: فمن كان منكم مريضًا أو على سفرٍ فأفطر فعليه عدة من أيام أُخر[٢] .

وفي قوله تعالى: (فَأَهْلَكْنَاهُم بِذُنُوبِهِمْ) قال: التقدير: فكفروا وعصوا فأهلكناهم[٣] ، وقد يكون المحذوف العامل[٤] .

---

[١] المصدر السابق : ٤٩٥ .
[٢] المصدر السابق : ٢٦٦، وينظر : ٢٢٢ .
[٣] المصدر السابق : ٥٣٩ .
[٤] المصدر السابق : ٢٥٩ .

المبحث الثاني
الترجيح بالقواعد النحوية

فسّر ابن جزي القرآن بقواعد الإعراب، وربطها بالمعنى وعلّل بها، وأوّل ما أشكل من الآيات بتلك القواعد، وربط بينها وبين الوقف والابتداء، وتوجيه القراءات، والحذف والتقدير ... .

وإذا تعددت المعاني في الآية الواحدة، وتزاحمت الأدلة، جاء النحو وقواعده دليلًا وبرهانًا لابن جزي، يرجّح به معنى على معنى، ويغلّب حكمًا على حكم، أجرى ذلك في عشرات المسائل، إليك منها:

١. عود الضمير على مذكور قبله أولى من عوده على غير مذكور :

عند قوله تعالى: (فَمَن تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَّهُ)، فيه تأويلان : أحدهما: من تصدق من أصحاب الحق بالقصاص وعفا عنه فذلك كفارة له، يكفر الله ذنوبه؛ لعفوه وإسقاطه حقه .

والثاني : من تصدق وعفا فهو كفارة للقاتل والجارح بعفو الله عنه في ذلك؛ لأن صاحب الحق قد عفا عنه .

فالضمير في "له" على التأويل الأول يعود على "من" التي هي كناية عن المقتول أو المجروح أو الولي .

وعلى الثاني: يعود على القاتل أو الجارح، وإن لم يجر له ذكر، ولكن السياق يقتضيه. والأول أرجح لعود الضمير على مذكور[1].

وفي قوله تعالى: (مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ...) الضمير في "ينصره" عائد على النبي ﷺ

[1] المصدر السابق: ٥٠١، ٥٠٢ .

وقيل: عائد على "مَنْ".

وهذا القول أرجح من الأول؛ لأن الضمير يعود على ما تقدمه، وأما على القول الأول فلا يعود على مذكور قبله[١].

وفي قوله تعالى: (وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا) أي كشفها وأظهرها، وضمير المفعول للشمس وضمير الفاعل للنهار؛ لأن الشمس تنجلي بالنهار، فكأنه هو الذي جلاها، وقيل: الضمير للفاعل الله.

وقيل: الضمير المفعول للظلمة أو الأرض أو الدنيا.

وهذا كله بعيد؛ لأنه لم يتقدّم ما يعود الضمير عليه [٢].

٢. الإضمار قبل الذكر تفخيم للشيء :

في قوله تعالى : (وَمَا تَتْلُو مِنْهُ مِن قُرْآنٍ)، والضمير في "منه" عائد على القرآن، وإن لم يتقدّم ذكره؛ لدلالة مابعده عليه، كأنه قال: ماتتلو شيئاً من القرآن، وقيل: يعود على الشأن .

والأوّل أرجح؛ لأن الإضمار قبل الذكر تفخيم للشيء[٣] .

٣. عود الضمير على المذكور الأقرب إليه :

في قوله تعالى: (فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِّن قَوْمِهِ)، الضمير في "قومه": يعود على موسى، ومعنى الذرية شبان وفتيان من بني إسرائيل، آمنوا به على خوف من فرعون.

وقيل: إن الضمير عائد على فرعون، فالذرية على هذا من قوم فرعون، وهذا بعيد؛ لأن الضمير ينبغي أن يعود على أقرب مذكور[٤] .

---

[١] المصدر السابق : ٩٨٣، ٩٨٤ .
[٢] المصدر السابق : ١٧١٨ .
[٣] المصدر السابق: ٧٢٢ .
[٤] المصدر السابق : ٧٢٦ .

٤. توحيد مرجع الضمير أولى من اختلافه :

عند قوله تعالى: (لَهُ مُعَقِّبَاتٌ)الضمير في "له": يعود على "من" المتقدمة، كأنه قال: لمن أسرّ ومن جهر، ولمن استخفى، ولمن ظهر، معقبات .

وقيل: يعود على الله، وهو قول ضعيف؛ لأن الضمائر التي بعده تعود على العبد باتفاق[١] .

وفي قوله تعالى: (فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ) قال: الضمير للرسول، وقيل: لأبي بكر .

قال: ويضعّف رجوع الضمير على أبي بكر أنّ الضمائر بعدها للرسول صلى الله عليه وسلم[٢].

ورجّح بهذه القاعدة – كما ضعّف – في قوله تعالى: (يَوْمَ يَأْتِ)، اختلف في فاعل "يأتِ" فالضمير يعود على يوم مشهود، وقيل: يعود على الله،

ويعضده عود الضمير عليه في قوله "بإذنه"[٣] .

وفي قوله تعالى: (أَمْ آتَيْنَاهُمْ كِتَابًا فَهُمْ عَلَى بَيِّنَتٍ مِّنْهُ)، الضمير في "آتيناهم" يحتمل أن يكون للأصنام أو للمشركين

والأول أليق بما قبله من الضمائر[٤].

وفي قوله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ) الفاعل في "أملى" ضمير يعود على الشيطان، وقيل" الله تعالى.

والأول أظهر لتناسب الضمير بين الفاعلين في سوّل وأملى[٥] .

---

[١] المصدر السابق: ٧٨٩ .
[٢] المصدر السابق : ٦٨٦ .
[٣] المصدر السابق : ٧٥٢ .
[٤] المصدر السابق : ١٢١٤ .
[٥] المصدر السابق : ١٣٩١ .

وعند قوله تعالى: (وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ) الضمير للإنسان أي هو شاهد على نفسه بكنوده، وقيل: هو لله تعالى على معنى التهديد .

والأول أرجح؛ لأن الضمير الذي بعده للإنسان باتفاق، فيجزي الكلام على نسقٍ واحد[١].

٥. الأولى إبقاء الحرف على معناه الأصلي، وإخراجه عن أصله ضعيف:

أ- في قوله تعالى: (وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا...)

قال: ف"أو جاء أحد" "أو" هنا على تأويلين:

أحدهما: أن تكون للتفصيل والتنويع على بابها.

والآخر: أنها بمعنى الواو .

فعلى القول بأنها على بابها يكون قوله "فلم تجدوا ماء" راجعًا إلى المريض والمسافر، وإلى من جاء من الغائط، وإلى من لامس، سواء كانا مريضين أو مسافرين أم لا، فيقتضي ذلك جواز التيمم للحاضر الصحيح إذا عدم الماء، وهو مذهب مالك والشافعي، فيكون في الآية حجة لهما.

وعلى القول بأنها بمعنى الواو يكون قوله "فلم تجدوا ماء" راجعًا إلى المريض والمسافر، فيقتضي ذلك أنه لا يجوز التيمم إلا في المرض والسفر مع عدم الماء، وأنه لا يجوز للحاضر الصحيح إذا عدم الماء، ولكن يؤخذ جواز التيمُّم له من موضع آخر.

---

[١] المصدر السابق : ١٧٤٥ .

الراجح أن تكون "أو" على بابها لوجهين :

أحدهما: أن جعلها بمعنى الواو إخراج لها عن أصلها، وذلك ضعيف.

والآخر: إن كانت على بابها كان فيها فائدة إباحة التيمم للحاضر الصحيح إذا عدم الماء على ما ظهر لنا فيها، وإذا كانت بمعنى الواو لم تفد هذه الفائدة، وحجة من جعلها بمعنى الواو أنه لو جعلها على بابها لاقتضى المعنى أنّ المرض والسفر حدث يوجب الوضوء كالغائط لعطفه عليها، وهذا لا يلزم؛ لأن العطف بـ"أو" هنا للتنويع والتفصيل: ومعنى الآية كأنه قال: يجوز لكم التيمم إذا لم تجدوا ماء إن كنتم مرضى أو على سفر وأحدثتم في غير مرض ولا سفر[1].

كذلك احتجّ الإمام مالك بـ"أو" التي تقتضي التخيير، في أن الإمام مُخيّر في المحارب بين أن يقتله ويصلبه، أو يقتله ولا يصلبه، أو يقطع يده ورجله،أو نفيه.

فرجّح التخيير على الترتيب[2]، وكذلك حجته في كفارة قتل المحرم للصيد[3].

وعند قوله تعالى: (سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا)، قال: في الآية معنيان:

أحدهما: أن شركهم كان بمشيئة الله وإرادته فاحتجّوا على صحة فعلهم بإرادة الله تعالى .

---

[1] المصدر السابق: ٤٢٦ .
[2] المصدر السابق : ٥٩٦ .
[3] المصدر السابق : ٥٢١، ٥٢٢ .

والآخر: أن قولهم هذا في الدار الآخرة على وجه التمنِّي أنّ ذلك لم يكن.

ويؤيّد هذا أنه حكى قوله بأداة الاستقبال، وهي السين، فذلك دليل على أنهم يقولونه في المستقبل، وهي الآخرة [١].

وفي قوله تعالى: (لَيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) قيل "إلى" هنا بمعنى "في" وهو ضعيف .

والصحيح أنها للغاية على بابها[٢].

٦. لا يحكم بزيادة الحرف في غير مواضع الزيادة :

عند قوله تعالى: (يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ) قيل: إنّ "مِنْ" زائدة، ومنع سيبويه زيادتها في الواجب[٣].

وهي عنده للتبعيض، ومعناه أنه يغفر للكافر إذا أسلم ما تقدّم من ذنبه قبل الإسلام، ويبقى ما يذنب بعده في المشيئة، فوقعت المغفرة في البعض، ولم يأت في القرآن غفران بعض الذنوب إلا للكافر، كهذا الموضع..، وجاء للمؤمنين بغير "مِنْ" كالذي في الصف[٤].

وفي قوله تعالى: (يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ) "من" هنا للتبعيض، وقيل: إن "مِنْ" هنا زائدة، وذلك باطل؛ لأن "مِنْ" لا تزاد عند سيبويه إلا في غير الواجب، وقيل: هي لبيان الجنس، وقيل: لابتداء الغاية، وهذان القولان ضعيفان في المعنى، والأول هو الصحيح؛ لأن التبعيض متّجهٌ[٥].

---

(١) المصدر السابق : ٥٨٢ .
(٢) المصدر السابق : ٥٤٢ .
(٣) ينظر الكتاب: ٢٢٥/٤ .
(٤) التسهيل: ٨٠٠ .
(٥) المصدر السابق : ١٥٩٩ .

وفي قوله تعالى: (عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا) قال ابن عطية: الباء زائدة، والمعنى: يشربها، وهذا ضعيف؛ لأن الباء إنما تزاد في مواضع ليس هذا منها[١].

٧. الترجيح بتعدّي الفعل ولزومه :

أ–في قوله تعالى: (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ) اختُلِف في هذه الباء على أقوال:

فقال قوم: إنها للتبعيض، وبنوا على ذلك جواز مسح بعض الرأس، وهذا القول غير صحيح عند أهل العربية.

وقيل: إنها باء الاستعانة التي تدخل على الآلات، وأن المعنى: امسحوا أيديكم برؤوسكم، وهذا ضعيف؛ لأن الرأس على هذا ماسح لا ممسوح، وذلك خلاف المقصود .

وقيل: إنها زائدة، وهو ضعيف؛ لأن هذا ليس موضع زيادتها.

والصحيح عندي أنها باء الإلصاق التي توصل الفعل إلى مفعوله؛ لأن المسح تارة يتعدّى بنفسه وتارة بحرف الجر،كقوله تعالى: (فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ)[٢].

ب– يرجّح بتعدي الفعل دون أن يذكر المخالف، كما في قوله تعالى: (وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ)، قال: الضمير في "لهم" لقريش، و "مثلًا" و "أصحاب القرية" مفعولان بـ"اضرب" على القول بأنها تتعدى إلى مفعولين، وهو الصحيح[٣].

---

[١] المصدر السابق: ١٦٤٠ .
[٢] المصدر السابق : ٤٨٥ .
[٣] المصدر السابق: ١٢١٨ .

٨. المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه :

في قوله تعالى: (وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ)، فالفعل "وتكتموا" معطوف على النهي "ولا تلبسوا" .

أو منصوب بإضمار "أن" في جواب النهي، والواو بمعنى الجمع .

والأول أرجح؛ لأن العطف يقتضي النهي عن كل واحد من الفعلين، بخلاف النصب بالواو، فإنه إنما يقتضي النهي عن الجمع بين الشيئين لا النهي عن كل واحد على انفراده[١].

٩. عطف "أفعل" التفضيل على شبيهه أولى من عطفه على غيره :

عند قوله تعالى: (وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الْآخِرَةِ أَعْمَى) قال: يجوز في "أعمى" الثاني أن يكون صفة كالأول.

وأن يكون من "أفعل" التي للتفضيل، وهذا أقوى، لقوله "وأضلّ سبيلا" فعطف "أضل" الذي هو مِنْ "أفعل مِنْ كذا" على ما هو شبيهه، قال سيبويه: لا يجوز أن يقال هو أعمى من كذا، ولكن إنما يمتنع ذلك في عمى البصر لا عمى القلب[٢].

١٠. يضعف العطف إذا كان :

أ- ظرف زمان مختصًا على غير مختص، أو عطف ظرف زمان على ظرف مكان :

في قوله تعالى: (وَيَوْمَ حُنَيْنٍ) عطف على مواطن، أو منصوب بفعلٍ مضمر، وهذا أحسن لوجهين:

---

[١] المصدر السابق : ٢١٣ .

[٢] المصدر السابق: ٨٧٢، وينظر المحرر الوجيز: ٤٧٤/٣ .

أحدهما: أن قوله "إذ أعجبتكم كثرتكم" مختص بجنسين، فلا يصح في غيره من المواطن، فيضعف العطف للاختلاف الذي بينهما.

والآخر: أن المواطن ظرف مكان، ويوم حنين ظرف زمان، فيضعف عطف أحدهما على الآخر[1].

ب- عطف صفة على موصوف :

وعند قوله تعالى: (وَمَنْ عِندَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ) معطوف على اسم الله على وجه الاستشهاد به، فقيل المراد عبد الله بن سلام ومن أسلم من اليهود والنصارى الذي يعلمون صفته من التوراة والأنجيل.

وقيل: المراد المؤمنون الذين يعلمون علم القرآن ودلالته على النبوءة.

وقيل: المراد الله تعالى فهو الذي عنده علم الكتاب.

ويضعف هذا – الأخير –؛ لأنه عطف صفة على موصوف[2].

ج- العطف على ضمير مخفوض من غير إعادة الخافض :

في قوله تعالى: (وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ) يعني البهائم والحيوانات، و"مَنْ" معطوف على "معايش".

وقيل: على الضمير في "لكم"، وهذا ضعيف في النحو؛ لأنه عطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض[3].

وفي قوله تعالى: (وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا) قيل إنه عطف على قوله "أنه استمع نفرٌ"، وهذا خطأ من طريق المعنى؛ لأن قوله: استمع نفرٌ، في موضع

---

[1] التسهيل: ٦٨٠ .
[2] المصدر السابق : ٧٩٨ .
[3] المصدر السابق : ٨١٢، ٨١٣ .

معمول "أوحي" فيلزم أن يكون المعطوف عليه مما أوحي، وأن لا يكون من كلام الجن.

وقيل: إنه معطوف على الضمير المجرور في قوله "آمنا به"، وهذا ضعيف؛ لأن الضمير المجرور لا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض[١].

١١. الترجيح بزمن الفعل أو معناه :

أ- رجّح عود الضمير على الكفار والمنافقين المعاصرين للنبي صلى الله عليه وسلم بزمن الفعل المضارع في قوله تعالى: (وَمَا ظَلَمَهُمُ اللَّهُ وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ)، فقال: الضمير في "ظلمهم" للكفار والمنافقين أو لأصحاب الحرث.

والأول أرجح؛ لأن قوله "أنفسهم يظلمون" فعل حال يدلّ على أنه للحاضرين[٢].

ب- وقد يرجّح بزمن الماضي فعند قوله تعالى: (فَحَاسَبْنَاهَا حِسَابًا شَدِيدًا) قال:

أي حاسبنا أهلها، قيل: يعني الحساب في الآخرة وكذلك العذاب المذكور بعده.

وقيل: يعني في الدنيا، وهذا أرجح؛ لأنه ذكر عذاب الآخرة بعد ذلك في قوله "أعدّ الله لهم عذابًا شديدًا"، أو لأن قوله "حاسبناها" و "عذّبناها" بلفظ الماضي فهو حقيقةً فيما وقع[٣].

---

[١] المصدر السابق : ١٦٠٦ .
[٢] المصدر السابق: ٣٦٩ .
[٣] المصدر السابق :١٥٥٧ .

ج- وقد يرجّح ويُخطِّئ بمعنى الفعل وعمله، كما في قوله تعالى: (إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا)، قال: "كان" في هذه الآية تقتضي الدوام، كقوله تعالى "إن الله كان غفورًا رحيمًا" وشبه ذلك.

وقال المبرد: هي زائدة؛ وذلك خطأ؛ لوجود خبرها منصوباً [1].

د-كذلك يرجّح ويُضعِّف بمعنى الفعل، كما في قوله تعالى: (وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ) قال: "تُبوِّئ المؤمنين" تنزلهم وذلك صبيحة يوم السبت حين حضر القتال.

وقيل: ذلك يوم الجمعة بعد الصلاة حين خرج من المدينة، وذلك ضعيف؛ لأنه لا يُقال "غدوت" فيما بعد الزوال[2].

هـ- كذلك في قوله تعالى: (وَإِذَا قَضَى أَمْراً) قال: أي قدّره وأمضاه.

ثم ردّه فقال: لا يكون "قضى" هنا بمعنى "قدّر"؛ لأن القدر قديم، و "إذا" تقتضي الحدوث والاستقبال، وذلك يناقض القدم، وإنما "قضى" هنا بمعنى: أمضى أو فعل أو أوجد، كقوله "فقضاهُنّ سبع سموات"[3].

---

[1] المصدر السابق : ٤٠٩، وينظر المحرر الوجيز : ٣١/٢ .
[2] التسهيل: ٣٧٠، ٣٧١ .
[3] المصدر السابق : ٢٣٦ .

١٢. الترجيح بمعنى الاسم :

أ- قد يرجّح ويردّ قولًا محتجًا بمعنى "إذ" كما في قوله تعالى: (وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ) أي لمّا لم يهتدوا به قالوا هذا إفك قديم، ووصفه بالقدم؛ لأنه قد قيل قديمًا.

فإن قيل: كيف تعمل "فسيقولون" في "إذ" وهي للماضي، والعامل مستقبل؟

فالجواب: أنّ العامل في "إذ" محذوف، تقديره: إذ لم يهتدوا به ظهر عنادهم فسيقولون.

ويظهر لي أنّ "إذ" هنا بمعنى التعليل لا ظرفية بمعنى الماضي، فلا يلزم السؤال، والمعنى: أنهم قالوا هذا إفك بسبب أنهم لم يهتدوا به، وقد جاءت "إذ" بمعنى التعليل في القرآن الكريم، وفي كلام العرب، ومنه "ولن ينفعكم اليوم إذ ظلمتم" أي بسبب ظلمكم[١].

ب- رجّح بمعنى الاسم الموصول "مَنْ" في قوله تعالى: (أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ) قال:"من خلق" فاعلًا يراد به الخالق، والمفعول محذوف تقديره: ألا يعلم الخالق خلقه؟

ويحتمل أن يكون "من خلق" مفعولًا، والفاعل مضمر، تقديره: ألا يعلم الله من خلق؟

والأول أرجح لأن "من خلق" إذا كان مفعولًا اختص بمن يعقل، والمعنى الأول يعم من يعقل ومن لا يعقل[٢].

١٣. الأصل في الاستثناء أن يكون متصلًا، وانقطاعه ضعيف :

---

[١] المصدر السابق: ١٣٧٩.
[٢] المصدر السابق: ١٥٧٠ .

أ–قد يرجّح بالاستثناء المتصل إذ هو الأصل والأنسب لمعنى الآية الكريمة، ففي قوله تعالى: (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً) قيل: إن الاستثناء هنا منقطع، والمعنى: لا يحلّ لمؤمن أن يقتل مؤمنًا بوجه، لكن الخطأ قد يقع.

والصحيح أنه متصل، والمعنى: لا ينبغي لمؤمن ولا يليق به أن يقتل مؤمنًا إلا على وجه الخطأ من غير قصد ولا تعمّد، إذ هو مغلوب فيه[1].

ب– وقد يرجّح بتضعيف الاستثناء المنقطع، كما في قوله تعالى: (قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ) برفع المستثنى لفظ الجلالة، فإن قيل: الاستثناءُ متصل، ف"الله" سبحانه ليس من جنس ما قبل "إلا"، وإن قيل: منقطع، فكان يجب أن يكون منصوبًا.

فالجواب يكون من أربعة أوجه:

الأول: الاستثناء منقطع، والرفع على لغة تميم، وهذا ضعيف؛ لأن القرآن نزل بلغة الحجاز لا بلغة بني تميم.

والثاني: أن الله في السموات والأرض بعلمه، فجاء البدل على هذا المعنى، وهذا ضعيف؛ لأن "في" تدلّ على الظرفية الحقيقة، وهي في حق الله على هذا المعنى تدلّ على الظرفية المجازية، ولا يجوز استعمال لفظة واحدة في الحقيقة والمجاز في حالة واحدة عند المحققين.

والثالث: أن يراد بـ"مَنْ" هنا كل موجود، فيكون الاستثناء متصلًا، فيصح الرفع على البدل، جرياً على منهاج كلام العرب فهو لفظ خاص يراد به ما هو أعمّ منه.

---

[1] المصدر السابق : ٤٤٤ .

والرابع: أن يكون الاستثناء متصلًا على أن يتأوّل "من في السموات" في حق الله، كما يتأوّل قوله تعالى "أأمنتم من في السماء" وحديث الجارية، وشبه ذلك[١].

١٤. الترجيح بإعراب الفعل:

أ- قد يمنع وجهًا ليصحح الآخر بسبب الحالة الإعرابية التي ورد الفعل بها.

ففي قوله تعالى: (وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ) قال: إخبار على وجه الامتنان. وقيل: معناه الوعد بأن مَن اتّقى علّمه الله وألهمه، وهذا المعنى صحيح، ولكن لفظ الآية لا يعطيه، لأنّه لو كان كذلك لجزم "يعلِّمكم" في جواب "اتقوا"[٢].

ب- يرجّح رجوع الشرط إلى الجواب الأقرب، كما في قوله تعالى:

(فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ) قال: يحتمل أن يكون هذا الشرط راجعًا إلى قوله: فردُّوه، أو إلى قوله: أطيعوا.

والأول أظهر؛ لأنه أقرب إليه[٣].

١٥. حمل القرآن على الأفصح من لغات العرب :

في قوله تعالى: (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ) قال: "كثيرٌ منهم" بدل من الضمير أو فاعل على لغة: أكلوني البراغيث، والبدل أرجح وأفصح[٤].

١٦. تمييز العدد "اثنتي عشرة" لا يكون إلا مفردًا :

---

(١) المصدر السابق : ١١٠٣ .
(٢) المصدر السابق : ٣٣٠ .
(٣) المصدر السابق : ٤٣٣ .
(٤) المصدر السابق : ٥١٣ .

قد يرجّح إعراب الاسم بدلًا كما في قوله تعالى: (وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا) قال: "أسباطًا" السبط في بني إسرائيل كالقبيلة في العرب، وانتصابه على البدل من "اثنتي عشرة"، لا على التميز؛ فإن تمييز "اثنتي عشرة" لا يكون إلا مفردًا، وقال الزمخشري على التمييز؛ لأن كل قبيلة أسباط لا سبط[1].

١٧. منع الاسم من الصرف دليل عَلَمِيَّته :

في قوله تعالى: (كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ) قال: قرئ "لأيكة" بالهمز وخفض التاء مثل الذي في الحجر وق، ومعناه: الغيضة من الشجر.

وقرئ هنا – الشعراء – وفي ص بفتح اللام والتاء، فقيل: إنه مسهّل من الهمز.

وقيل: إنه اسم بلدهم، ويقوّي هذا القول بأنه على هذه القراءة بفتح التاء غير منصرف، يدلّ ذلك على أنه اسم علم[2].

١٨. نون التوكيد لا تدخل إلا في القسم أو في غير الواجب :

فعند قوله تعالى: (لَيَجْمَعَنَّكُمْ) قال: مقطوع مما قبله، وهو جواب لقسم محذوف.

وقيل: هو تفسير الرحمة المذكورة، تقديره: أن يجمعكم.

وهذا ضعيف؛ لدخول النون الثقيلة في غير موضعها، فإنها لا تدخل إلا في القسم، أو في غير الواجب[3].

---

[1] المصدر السابق : ٦٣٦ .
[2] المصدر السابق: ١٠٨٣ .
[3] المصدر السابق: ٥٤٢ .

١٩. همزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها فيما بعدها :

في قوله تعالى: (يَقُولُونَ أَإِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ (١٠) أَإِذَا كُنَّا عِظَامًا نَّخِرَةً).

منع أن يكون "لمردودون" عاملًا في "إذا كنّا"، على قراءته بهمزتين، "أإذا كنّا"، فقال: لأن همزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها فيما بعدها[١].

٢٠. "أفعل" التفضيل لا يستعمل إلا بمن أو بالإضافة :

في قوله تعالى: (وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِي كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَابِرَ مُجْرِمِيهَا) قال في "مجرميها" إعرابه مضاف إليه عند الفارسي وغيره.

وقال ابن عطية وغيره: إنه مفعول أول ب"جعلنا"، و"أكابر" مفعول ثان مقدَّم.

وهذا جيّد في المعنى، ضعيف في العربية؛ لأن "أكابر" جمع "أكبر" وهو من أفعل، فلا يستعمل إلا بـ"مِنْ" أو بالإضافة[٢].

٢١. القول بالفصل بين المضاف والمضاف إليه ضعيف :

في قوله تعالى: (وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ)، في قراءة من خفض "شركائهم" على الإضافة إلى "قتل"، إضافة المصدر إلى فاعله.

وذلك ضعيف في العربية، وإن سُمِع في الشعر؛ لأنه فصل بين المضاف والمضاف إليه[٣].

---

[١] المصدر السابق : ١٦٦١ .
[٢] المصدر السابق : ٥٧٢ .
[٣] المصدر السابق : ٥٧٨

٢٢. القول الذي تؤيّده حالة الاسم الإعرابية أولى بالترجيح :

أ- عند قوله تعالى: (مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ) قال: "ما" نافية، والمعنى: ما كان للعباد اختيار، إنما الاختيار والإرادة لله وحده.

وقيل: إن "ما" مفعولة ب"يختار"، ومعنى الخيرة على هذا الخير والمصلحة، وذلك ضعيف، لرفع "الخيرة" على أنها اسم كان، ولو كانت "ما" مفعولة، لكان اسم كان مضمرًا يعود على "ما"، وكانت "الخيرة" منصوبة على أنها خبر كان[١].

ب- في قوله تعالى: (قَالَ فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي)، قال: الفاء للتعليل، وهي تتعلّق بفعل قسمٍ محذوف، تقديره: أقسم بالله بسبب إغوائك لي لأغوينّ بني آدم.

و"ما" مصدرية.

وقيل: استفهامية، ويبطله ثبوت الألف في "ما" مع حرف الجر[٢].

٢٣. الأصل عدم التقديم والتأخير :

أ- عند قوله تعالى: (قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ) قال: العامل في "أربعين" "محرمة" على الأصح، فيجب وصله معه.

وقيل: العامل فيه "يتيهون"، فعلى هذا يجوز الوقف على قوله "محرمة عليهم"، وهذا ضعيف؛ لأنه لا حامل على تقديم المعمول هنا[٣].

ب- في قوله تعالى: (لَوْلَا أَن رَّأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ)، قال: جواب "لولا" محذوف،

---

[١] المصدر السابق : ١١٢٢ .
[٢] المصدر السابق : ٥٩٤ .
[٣] المصدر السابق: ٤٩١ .

تقديره: لولا أن رأى برهان ربّه لخالطها، وإنّما حُذِف لأن قوله "همّ بها" يدلّ عليه.

وقد قيل: إن "همّ بها" هو الجواب.

وهذا ضعيف؛ لأن جواب لولا لا يتقدّم عليها[١].

ج- في قوله تعالى: (وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ)، اختُلِف في هذا الرجل، فقيل: إن هذا الرجل المؤمن كان ابن عمٍّ فرعون، فقوله "من آل فرعون" صفة للمؤمن.

وقيل: كان من بني إسرائيل، فقوله "من آل فرعون" على هذا يتعلّق بقوله "يكتم إيمانه".

والأول أرجح، لأنه لا يحتاج فيه إلى تقديم وتأخير[٢].

٢٤. الأصل عدم الإضمار :

أ-ففي قوله تعالى: (أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي النَّارِ)، قال فيها وجهان:

أحدهما: أن يكون الكلام جملة واحدة، تقديره: أفمن حقّ عليه كلمة العذاب أأنت تنقذه، فموضع "من في النار" موضع المضمر، وهمزة "أفأنت" هي الهمزة في "أفمن"، للإنكار، وكررت للتأكيد .

والثاني: أن يكون التقدير: أفمن حقّ عليه كلمة العذاب تتأسّف عليه، فحذف الخبر، ثم استأنف قوله: أفأنت تنقذ من في النار.

والأول أرجح، لعدم الإضمار[٣].

---

[١] المصدر السابق : ٧٦٢ .
[٢] المصدر السابق : ١٣٠٥ .
[٣] المصدر السابق : ١٢٨٦ .

ب- في قوله تعالى: (كهيعص (١) ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا) قال: نصب "عبدَه" على أنه مفعول ل"رحمة"، فإنها مصدر أضيف إلى الفاعل ونصب المفعول.

وقيل: هو مفعول بفعل مضمر، تقديره: رحم عبده، وهذا ضعيف، إذ فيه تكلُّف الإضمار من غير حاجة إليه[١].

ج- في قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ أَنزَلْنَاهُ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَأَنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يُرِيدُ)، قال: قال ابن عطية: "أنّ" في موضع خبر الابتداء، والتقدير: الأمر أنّ الله، وهذا ضعيف، لأن فيه تكلُّف إضمار، وقطع للكلام عن المعنى الذي قبله[٢].

د- كما في قوله تعالى: (مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ) قال: "ملك" قراءة الجماعة بغير ألف، وقرأ عاصم والكسائي بالألف.

وقراءة الجماعة أرجح لثلاثة أوجه: ومنها: أنها لا تقتضي حذفًا، والأخرى تقتضيه؛ لأن تقديرها: مالك الأمر، أو مالك مجيء يوم الدين، والحذف خلاف الأصل، وأما قراءة الجماعة فإضافة "ملك" إلى "يوم الدين"، فهي على طريقة الاتساع، وأجري الظرف مجرى المفعول به[٣].

٢٥. القول الذي يؤيِّده تصريف الكلمة وأصل اشتقاقها أولى بالترجيح :

قد يرجح ابن جزي ويردّ ويمنع ويضعّف بعض المعاني بعلم الصرف وقواعده.

---

[١] المصدر السابق : ٩١٥ .
[٢] المصدر السابق : ٩٨٤، وينظر : ١٢٩٢ .
[٣] المصدر السابق : ١٨٠، ١٨١ .

أ- فعند قوله تعالى: (مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ) قال: الحمأ الطين الأسود، والمسنون

المتغيّر المنتن.

وقيل: إنه من أسن الماء إذا تغيّر، والتصريف يردّ هذا القول[١].

وعند قوله تعالى: (يُسْقَوْنَ مِن رَّحِيقٍ مَّخْتُومٍ (٢٥)خِتَامُهُ مِسْكٌ) قال: قرئ: ختامه، وخاتمه، بفتح التاء وكسرها، وفي معناه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه من الختم على الشيء بمعنى جعل الطابع عليه.

الثاني: أنه من ختم الشيء أي تمامه.

وردّ الثالث منها، فقال: الثالث: أن معناه: مزاجه مسك، أي: يمزج الشراب بالمسك، وهذا خارج عن اشتقاق اللفظ[٢].

ب- في قوله تعالى: (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا) قال: "أحصى" فعل ماض، و "أمدا" مفعول به.

وقيل: "أحصى" اسم للتفضيل"، و"أمدا" تمييز، وهذا ضعيف؛ لأن "أفعل من" التي للتفضيل لا يكون من فعل رباعي إلا في الشاذ[٣].

وفي قوله تعالى: (أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا)، قال: "أهل البيت" أهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم هم أزواجه وذريته وأقاربه كالعباس وعلي ومن حرمت عليه الصدقة.

وقيل: المراد هنا أزواجه خاصة، والبيت على هذا المسكن، وهذا ضعيف؛ لأن الخطاب بالتذكير، ولو أراد ذلك لقال: عنكُنّ[٤].

---

[١] المصدر السابق : ٨١٣، ٨١٤ .
[٢] المصدر السابق : ١٦٨٣ .
[٣] المصدر السابق : ٨٨٦ .
[٤] المصدر السابق : ١١٧١ .

ج- قد يرجّح كما في قوله تعالى: (الصِّدِّيقُونَ) قال: مبالغة من الصدق، أو من التصديق، وكونه من الصدق أرجح؛ لأن صيغة فعِّيل لا تُبنى إلا من فعلٍ ثلاثي في الأكثر، وقد حُكي بناؤها من رباعي، كقولهم: رجل مِسِّيك من أمسك[1].

وفي قوله تعالى: (الصَّاخَّةُ)، قال: هي القيامة، ومشتقّة من قولك: صخّ الأذن إذا أصمّها بشدة صياحه.

وقيل: هي من قولك: أصاخ للحديث إذا استمعه.

والأول هو الموافق للاشتقاق[2].

وفي قوله تعالى: (وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى) قال: فيه أربعة أقوال:

إذا أقبل، وإذا أدبر، وإذا أظلم، وإذا سكن، أي استقرّ واستوى، أو سكن فيه الناس والأصوات، ومنه ليلة ساجية إذا كانت ساكنة الريح. وهذا أقرب في الاشتقاق[3].

وكذلك رجّح قراءة "نخرة" على "ناخرة"؛ لأن فَعَل أبلغ من فاعل[4].

---

(١) المصدر السابق : ١٤٩٤ .
(٢) المصدر السابق : ١٦٦٩ .
(٣) المصدر السابق : ١٧٢٤ .
(٤) المصدر السابق : ١٦٦١ .

الخاتمة

وفيها النتائج الآتية :

١. إعراب القرآن أصل في الشرع، وحكمه كحكم حروف القرآن مما يدلّ على علّو شأنه وعظيم منزلته.

٢. بيان استفادة المفسرين من علوم الصناعة اللغوية، وأثرها في التفسير والترجيح.

٣. براعة ابن جزي في توظيف علم النحو لفهم المعاني الدقيقة وتوضيح ما أشكل من الآيات، وعنايته بذلك حتى غلب النحو والإعراب على تفسيره.

٤. ربط ابن جزي بين الإعراب والمعنى في درس تطبيقي، تجلّى فيه دلالة الإعراب على المعنى وبناؤه عليه، فأين المنادون بإلغاء الإعراب وأن لا معنى له ؟

٥. لتعلُّق الإعراب بالمعنى صور شتّى كتأييد أو ردّ أو تضعيف الإعراب لقوة المعنى أو فساده وبطلانه، ومراعاتهما بالنظر إليهما معاً صحةً وفساداً، والتعليل وصوره والتأويل والوقف وتوجيه القراءات، والحذف والتقدير.

٦. رجّح ابن جزي بالقواعد النحوية الآتية :

١. عودة الضمير على مذكور قبله أولى من عوده على غير مذكور.

٢. الأضمار قبل الذكر تفخيم للشيء.

٣. عود الضمير على المذكور الأقرب إليه.

٤. توحيد مرجع الضمير أولى من اختلافه.

٥. الأولى إبقاء الحرف على معناه الأصلي، وخروجه عن أصله ضعيف.
٦. لا يحكم بزيادة الحرف في غير مواضع الزيادة.
٧. الترجيح بتعدّي الفعل ولزومه.
٨. المعطوف يأخذ حكم المعطوف عليه.
٩. عطف "أفعل" التفضيل على شبيهه أولى من عطفه على غيره.
١٠. يضعف العطف إذا كان :
أ- عطف ظرف زمان مختص على غير المختص، أو ظرف زمان على ظرف مكان.
ب- عطف الصفة على الموصوف.
ج- العطف على ضمير مخفوض من غير إعادة الخافض.
١١. الترجيح بزمن الفعل أو بمعناه .
١٢. الترجيح بمعنى الاسم.
١٣. الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً، وانقطاعه ضعيف.
١٤. الترجيح بإعراب الفعل.
١٥. حمل القرآن على الأفصح من لغات العرب.
١٦. تمييز العدد "اثنتي عشرة" لا يكون إلا مفرداً.
١٧. منع الاسم من الصرف دليل عَلَمِيّته.
١٨. نون التوكيد لا تدخل إلا في القسم أو في غير الواجب.
١٩. همزة الاستفهام لا يعمل ما قبلها فيما بعدها.
٢٠. "أفعل" التفضيل لا يستعمل إلا بـ"مِنْ" أو بالإضافة.
٢١. القول بالفصل بين المضاف والمضاف إليه ضعيف.

٢٢. القول الذي تؤيّده حالة الاسم الإعرابية أولى بالترجيح.

٢٣. الأصل عدم التقديم والتأخير.

٢٤. الأصل عدم الإضمار.

٢٥. القول الذي يؤيّده تصريف الكلمة وأصل اشتقاقها أولى بالترجيح.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد

المصادر والمراجع

١. ابن جزي ومنهجه في التفسير – علي بن محمد الزبيري – ط١ – ١٤٠٧هـ – دار القلم – دمشق.

٢. الاتقان في علوم القرآن – للسيوطي – تعليق/ محمد سكر – ط٢– ١٤١٦هـ – مكتبة المعارف – الرياض.

٣. الأشباه والنظائر في النحو – للسيوطي – تحقيق عبد الإله بنهان وآخرين – مجمع اللغة العربية – دمشق.

٤. إعراب القرآن – أبو جعفر النحاس – تحقيق زهير غازي زاهد – ط٢ – ١٤٠٥هـ – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية.

٥. البرهان في علم القرآن – بدر الدين الزركشي – تحقيق: مصطفى عطا – ١٤٢٤هـ – دار الفكر بيروت.

٦. تاج العروس من جواهر القاموس – الزبيدي – عناية عبد المنعم إبراهيم وآخر – ط١ – ١٤٢٨هـ – دار الكتب العلمية – بيروت.

٧. تاريخ آداب العرب – محمد صادق الرفاعي – ط٦ – ١٤٢٢هـ – دار الكتاب العربي – بيروت.

٨. التسهيل لعلوم التنزيل – محمد بن أحمد بن جُزي – تحقيق د. محمد بن سيدي محمد مولاي – ط٢ – ١٤٣٤هـ – دار الضياء الكويت.

٩. التفسير اللغوي للقرآن الكريم – د. مساعد الطيار – ط٢ – ١٤٢٧هـ – دار ابن الجوزي – الدمام.

١٠. الجهود اللغوية في القرون الثلاثة الأولى للهجرة وتأثّرها بالقرآن الكريم – د. عبدالرحمن الحجيلي – ط١ – ١٤٣١هـ – الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

١١. الزينة في الكلمات الإسلامية العربية – أبو حاتم الرازي – تحقيق حسين فيض الله الهمذاني – ١٩٥٧م – القاهرة.

١٢. شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل – د. مساعد الطيار – ط٢ – ١٤٣٢هـ – دار ابن الجوزي – الدمام.

١٣. علم إعراب القرآن تأصيل وبيان – د. يوسف العيساوي – ط١ – ١٤٢٨هـ – دار الصميعي – الرياض.

١٤. فصول في فقه اللغة – رمضان عبد التواب – ط٥ – ١٤١٨هـ – مكتبة الخانجي – القاهرة.

١٥. قانون التأويل – أبو بكر بن العربي – تحقيق/ محمد السليماني – ط١ – ١٤٠٦هـ – دار القبلة للثقافة الإسلامية – جدة – ومؤسسة علوم القرآن – بيروت.

١٦. الكتاب – سيبويه – تحقيق عبد السلام هارون – عالم الكتب – بيروت.

١٧. كتاب السبعة في القراءات – لابن مجاهد – تحقيق شوقي ضيف – ط٢ – دار المعارف.

١٨. مجموعة الفتاوى – ابن تيمية – عناية/ عامر الجزار وأنور الباز – ط١ – ١٤١٨هـ – مكتبة العبيكان.

١٩. المحرر الوجيز – عبد الحق بن عطية الأندلسي – تحقيق عبدالسلام عبد الشافي محمد – ط١– ١٤١٣هـ – دار الكتب العلمية – بيروت.
٢٠. المحكم في نقط المصحف – أبو عمرو الداني – تحقيق عزة حسن – ط٢ – ١٤٠٧هـ – دار الفكر – دمشق.
٢١. مراتب النحويين – أبو الطيب اللغوي – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – ط٢ – ١٣٩٤هـ – دار الفكر العربي.
٢٢. مغني اللبيب – لابن هشام – تحقيق عبد اللطيف الخطيب – ط١ – ١٤٢١هـ – الكويت.
٢٣. المنصف من الكلام على مغني ابن هشام – تقي الدين الشّمنِّي – ط١ – ١٤٢٧هـ – مكتبة الأعيان.